

مرور عام على مقتله والحكومة تخفي أسرار القضية

الدملوجي: مقربون من المالكي هددوا هادي المهدي قبل اغتياله

عام كامل مر على الصمت الذي أحاط قضية مقتل الإعلامي والمسرحي والناشط المدني هادي المهدي، والذي تم اغتياله في شقته في ظروف غامضة، قبل التظاهرة التي كان هو أحد المحشدين لها في ساحة التحرير، سياسيون وإعلاميون أكدوا للمدى إن من كان وراء تلك العملية هم "مقربون من المالكي"، تمت التغطية عليهم وغلقت ملفات التحقيق في الجريمة، مؤكداً إن تلك الجهات كانت خلف غلق التحقيق الذي وصفوه بـ"الناقص".

الإعلامي

□ بغداد / مؤيد الطيب

هذا وقد أكدت النائبة عن القائمة العراقية ميسون الدملوجي والتي كانت ضمن لجنة تحقيقية شكلها البرلمان لتحقيق في قضية اغتيال المهدي إن "اللجنة في قضية الاغتيال أكدت إن هناك تهديدات وصلت إلى المهدي قبل اغتياله عن طريق الهاتف المحمول وحاولنا أن نكتشف عن طريق شركة الاتصالات عن الاطراف المتصلة ولم يأت الكشف، لكن الغريب في الموضوع إن لجنة التحقيق فضلت غلق ملف القضية ولم أوقع لعدم موافقتي على ذلك".

وأشارت الدملوجي في تصريح لـ "المدى" إن "لجنة التحقيق اتخذت القضية على أساس شخصية متعلقة بخصوصية الشهيد هادي المهدي، بعيداً عن أي قضية سياسية أو مرتبطة بتظاهرات ساحة التحرير إطلاقاً، وأرسلت احتجاجاً إلى لجنة التحقيق حول مسار القضية واتجاهها في منحنى آخر بعيد عن شكلها السياسي، لكن رغم ذلك لم يأخذ التحقيق أي جانب سياسي، واعتبر التحقيق في القضية ناقصاً".

وأوضحت الدملوجي إن "لجنة التحقيق توصلت إلى أسماء مقربة من رئيس الوزراء نوري المالكي كانت تهدد هادي المهدي لكن فضلت اللجنة غلق التحقيق، ورفضت الدملوجي التصريح بأي اسم من تلك الأسماء المتهمه في ارتكاب الجريمة".

فيما أكد عضو مجلس محافظة بغداد محمد الربيعي والذي كان شاهداً على جريمة قتل المهدي وأول من صرح كجثة حكومية من خلال الإعدام عن مقتله، ومن المقرين أيضاً للمهدي إن "بعض المعلومات حصلنا عليها من خلال علاقاتي ببعض الجهات وبعض أقاربه وأصدقائه إلى الشك في أمرين حول مقتل المهدي، فالأمر الأول إن هناك دلائل تفيد بأن عملية الاغتيال كانت منظمة على خلفية تظاهرات ساحة التحرير واشتركت في التحضير لتظاهرة كان موعد انطلاقها بعد يوم من اغتياله، وهناك بعض الآراء إن الجهة التي نفذت عملية اغتياله هي من أقربائه، وكان هذا الرأي هو توقعات من



متظاهرون يطالبون بالكشف عن قتل هادي المهدي.. (أرشيف)

والمشكلة إن الكثير من القضايا وملفات الجريمة يغلغ التحقيق بها وتكتتم عليها الأجهزة الأمنية دون الإعلان عن نتائجها، وقضية هادي المهدي كانت إحداها".

وقد أكدت الدملوجي إن لديها معلومات عن وجود أسماء مقربين من المالكي كانوا

بعض جيرانه وأصدقائه".

وأضاف الربيعي في تصريح لـ "المدى" إن "الجهات الأمنية وعدت بإعلان نتائج التحقيق لأقربائه وأصدقائه وكل العراقيين حتى عن طريق وسائل الإعلام، لكن لم يتم البت بها والإعلان عنها،

بعض جيرانه وأصدقائه".

وأضاف الربيعي في تصريح لـ "المدى" إن "الجهات الأمنية وعدت بإعلان نتائج التحقيق لأقربائه وأصدقائه وكل العراقيين حتى عن طريق وسائل الإعلام، لكن لم يتم البت بها والإعلان عنها،

أكد أن الجانب التعليمي لم يتطور

ممثل المرجعية في كربلاء: اغتيال الضباط يصيب الدولة بالشلل

□ كربلاء / أمجد علي

انتقد ممثل المرجعية الدينية في كربلاء عمليات الاغتيال التي يتعرض كبار الضباط، عاذا الأمر مؤثراً على الواقع الأمني في العراق ويؤدي إلى شلل وإضعاف الأجهزة الأمنية، منتقداً في الوقت نفسه ضعف الواقع التعليمي في العراق الذي لا يؤدي إلى تطور العملية التعليمية وإلى إضعاف المستوى التعليمي في المدارس والتي تمثلت بوجود عمليات فساد كبيرة في هذا القطاع المهم.

وقال الشيخ عبد المهدي الكربلائي في خطبة الجمعة بالضمن الحسيني "ما زالت عمليات استهداف الضباط واغتيالهم مستمرة في العراق وهذا ينعكس على أداء بعض مفاصل العمل الأمني ويشكل مصدراً للقلق النفسي للضباط الآخرين وعدم القدرة على التفكير واتخاذ القرار الصحيح"، وأضاف "هذه الاغتيالات تؤدي إلى شيء من الشلل والإضعاف للأجهزة الأمنية في الوقت الذي يعد هذا الملف حساساً في العراق".

ودعا الكربلائي إلى اتخاذ جملة من الإجراءات للحد من هذه الظاهرة منها "تطهير الأجهزة الأمنية من العناصر التي اخترقتها سواء من كان لها ارتباط في الداخل أم الخارج ومنع دخول أي منهم حاضراً ومستقبلاً" وزاد "وأيضا تقديم الدعم للجهد الاستخباري لكي يخترق الجماعية المسلحة وتوجيه الضربات لها"، فضلاً عن "الكشف السريع عن الأسماء المتورطة في عمليات الاغتيال ومعرفة الجهات التي ترتبط معها وإحالتها إلى القضاء وعدم

سادت العراق وقتذاك".

ويبرز العزي معلوماته استناداً إلى أن الكثير من الرفات التي سلمت الى الحكومة الكويتية غير صحيحة وإن إجمالي ما سلم حسب بيانات رسمية من بغداد تعود الي ٢٣٦ أسيراً فقط من أصل ٦٠٠، لافتاً إلى أن "عدم وجود رفات للأسرى الكويتيين يدل على إن قسماً كبيراً منهم ما زالوا أحياء".

وفي السياق ذاته، اتهمت مصادر ريفية في وزارة حقوق الإنسان "بعض الجهات السياسية بعرقلة عمل فرق البحث أو تضليلها بشأن المواقع التي يعتقد انها تضم رفات الاسرى الكويتيين وتبلغ ١١ موقعاً مفترضا في جنوب بغداد".

وقالت المصادر لـ "السياسة" ان هناك جهات سياسية عراقية غير جادة في استكمال عمليات البحث عن الاسرى الكويتيين بشكل علمي وتسعى بكل الوسائل لإغلاق هذا الملف بأسرع وقت، كاشفة أن "هذه الجهات طلبت من نواب في مجلس الأمة الكويتي المساعدة على غلق الملف وطى صفحته بصورة نهائية".

وقالت العراقية وقتذاك "لجنة التحقيق توصلت إلى أسماء مقربة من رئيس الوزراء نوري المالكي كانت تهدد هادي المهدي لكن فضلت اللجنة غلق التحقيق، ورفضت الدملوجي التصريح بأي اسم من تلك الأسماء المتهمه في ارتكاب الجريمة".

فيما أكد عضو مجلس محافظة بغداد محمد الربيعي والذي كان شاهداً على جريمة قتل المهدي وأول من صرح كجثة حكومية من خلال الإعدام عن مقتله، ومن المقرين أيضاً للمهدي إن "بعض المعلومات حصلنا عليها من خلال علاقاتي ببعض الجهات وبعض أقاربه وأصدقائه إلى الشك في أمرين حول مقتل المهدي، فالأمر الأول إن هناك دلائل تفيد بأن عملية الاغتيال كانت منظمة على خلفية تظاهرات ساحة التحرير واشتركت في التحضير لتظاهرة كان موعد انطلاقها بعد يوم من اغتياله، وهناك بعض الآراء إن الجهة التي نفذت عملية اغتياله هي من أقربائه، وكان هذا الرأي هو توقعات من

موقف الربيعي: وطبان أكد لي أن الأسرى الكويتيين أحياء

□ متابعة / المدى

قال مصدر مسؤول في وزارة الخارجية الكويتية إن الوزارة طلبت من السفير العراقي لدى الكويت محمد بحر العلوم التحقق من سطات بلاده بشأن ما نسب إلى مستشار الأمن القومي العراقي السابق موقف الربيعي من أن اسرى دولة الكويت أحياء ونقلوا إلى إيران بحسب ما أوردته وكالة الأنباء الكويتية.

وقالت السياسة الكويتية في عدها الصادر اليوم إن "معلومات برزت أمس من شأنها قلب ملف الاسرى والمفقودين الكويتيين في العراق رأساً على عقب، حيث تقاطعت معلومات حصلت عليها "السياسة" من جهات رسمية وعشائرية في العراق تؤكد أن أكثر من ٣٥٠ أسيراً كويتياً من أصل ٦٠٠ بقوا أحياء حتى سقوط نظام الرئيس العراقي السابق صدام العام ٢٠٠٣، وسط ترجيحات أنهم "نقلوا إلى إيران في إطار حسابات سياسية لبعض الأطراف التي استغلت انهيار الدولة

ومستشار الأمن القومي العراقي وقتذاك "لجنة التحقيق توصلت إلى أسماء مقربة من رئيس الوزراء نوري المالكي كانت تهدد هادي المهدي لكن فضلت اللجنة غلق التحقيق، ورفضت الدملوجي التصريح بأي اسم من تلك الأسماء المتهمه في ارتكاب الجريمة".

فيما أكد عضو مجلس محافظة بغداد محمد الربيعي والذي كان شاهداً على جريمة قتل المهدي وأول من صرح كجثة حكومية من خلال الإعدام عن مقتله، ومن المقرين أيضاً للمهدي إن "بعض المعلومات حصلنا عليها من خلال علاقاتي ببعض الجهات وبعض أقاربه وأصدقائه إلى الشك في أمرين حول مقتل المهدي، فالأمر الأول إن هناك دلائل تفيد بأن عملية الاغتيال كانت منظمة على خلفية تظاهرات ساحة التحرير واشتركت في التحضير لتظاهرة كان موعد انطلاقها بعد يوم من اغتياله، وهناك بعض الآراء إن الجهة التي نفذت عملية اغتياله هي من أقربائه، وكان هذا الرأي هو توقعات من

جاء في عدد المدى ٢٥٧٥ في يوم الأربعاء ٢٩ آب أن النائبة عن ائتلاف دولة القانون ذكرت أثناء الاجتماع الذي عقدهته هيئة الرئاسة مع زعماء الكتل ورؤساء اللجان النيابية، حول اختيار

مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وان ما جاء في خبر المدى كانت النائبة قد تحدثت بشكل عام وليس في تصريح للمدى حيث قالت إن بعضاً من مرشحي المفوضية

تتقصم الثقافة العامة، بل وإن من بينهم من لا يعرف نظام الحكم في العراق وهو جمهوري أم ملكي، كما جاء في تقرير المدى في العدد المذكور.